

# بارومتر الأعمال

أكتوبر - ديسمبر 2025

العدد 77



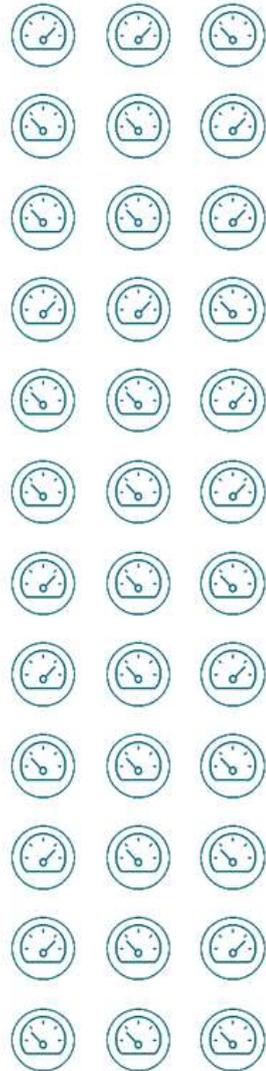
تقييم الأداء للفترة أكتوبر - ديسمبر 2025  
والتوقعات للفترة يناير - مارس 2026  
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

# بارومتر الأعمال

العدد 77 أكتوبر - ديسمبر 2025

## المحتويات

- ملخص تنفيذي.....2
- التقرير التفصيلي.....6
- المنهجية.....6
- مؤشر بارومتر الأعمال.....8
- أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي.....13  
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة،  
وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة.....17
- ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية.....24
- ملحق الجداول.....28



## ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييماً دورياً يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (أكتوبر - ديسمبر 2025)، وتوقعاته للربع (يناير - مارس 2026) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (يوليو - سبتمبر 2025) والربع المناظر (أكتوبر - ديسمبر 2024).<sup>1</sup> وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (أكتوبر - ديسمبر 2025).



### تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي<sup>2</sup>

#### - استمرار ارتفاع مؤشر أداء الأعمال للربع الحالي ومؤشر التوقعات للربع القادم

##### وفقاً للحجم:

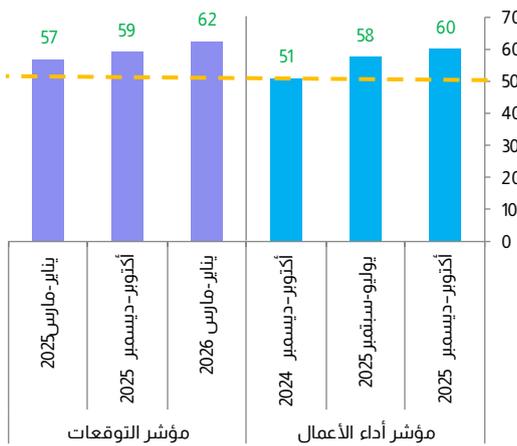
- الشركات الكبيرة محرك لارتفاع مؤشر بارومتر الأعمال وتعافي أبطأ للشركات الصغيرة والمتوسطة

##### وفقاً للقطاع:

- تحسن مؤشر أداء الأعمال لكافة القطاعات خلال الربع الحالي، وقطاعا الخدمات المالية والاتصالات حققت أفضل أداء

##### التحديات:

- تراجع ملحوظ في التحديات المرتبطة بعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل، وتحسن في المنظومتين الضريبية والجمركية
- يواجه قطاع التشييد والبناء أكبر عدد من التحديات على مستوى القطاعات، والشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر معاناة



تجاوز مؤشر أداء الأعمال للربع محل الدراسة المستوى المحايد بـ 10 نقاط ويرجع ذلك إلى تعافي مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية لدى كافة الشركات والقطاعات. ويأتي ذلك نتيجة الاستقرار النسبي للأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وزيادة الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، وانتعاش الأسواق المحلية مع بدء الدراسة وموسم شهر رمضان.

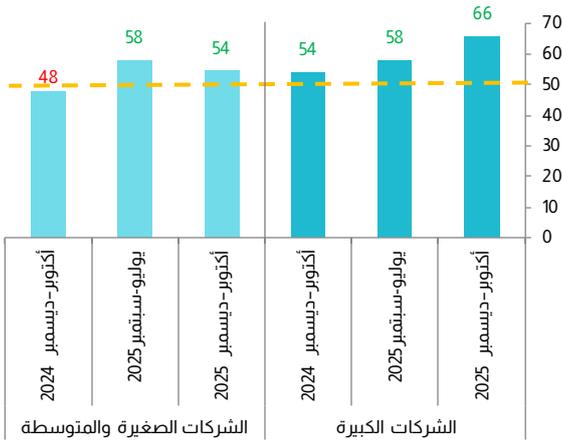
تجاوز مؤشر التوقعات **المستوى المحايد** بمقدار 12 نقطة، وهو ما يعكس توقعات باستمرار تحسن أداء النشاط الاقتصادي خلال الربع القادم؛ حيث تشير التقديرات إلى استمرار تعافي الإنتاج والمبيعات وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالربع

<sup>1</sup> تم جمع البيانات خلال الفترة من يناير إلى منتصف فبراير 2026.

<sup>2</sup> يجدر الإشارة إلى أن فترة التحليل لهذا العدد كانت لاتزال الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة مطبقة ولم تكن الحرب الإيرانية الأخيرة قد بدأت.

السابق، بالإضافة إلى التوقعات بارتفاع مؤشري الصادرات والأجور خلال الفترة المقبلة.

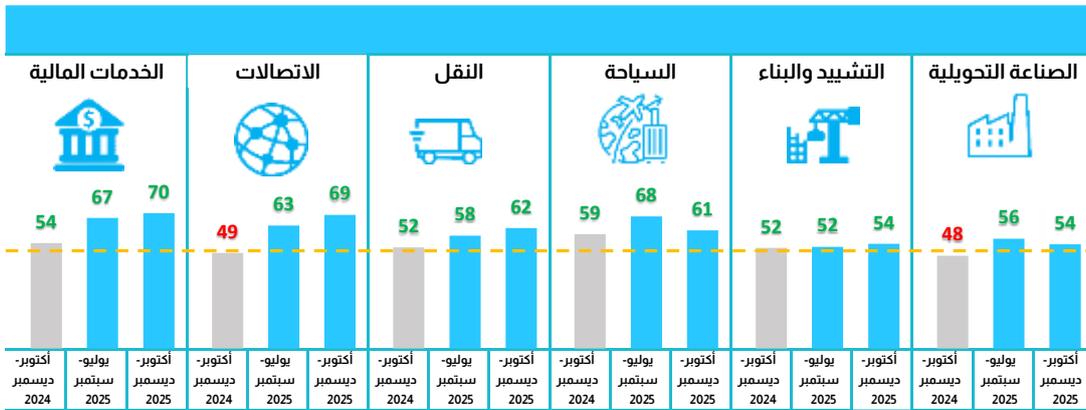
### وفقا للحجم:



تجاوز مؤشر بارومتر الأعمال للشركات الكبيرة المستوى المحايد بشكل ملحوظ، بما يعكس تحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات المطية والصادرات، إلى جانب ارتفاع معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية. بينما جاء تعافي الشركات الصغيرة والمتوسطة أبطأ مقارنة بالشركات الكبيرة رغم تجاوز مؤشرها المستوى المحايد؛ وذلك نتيجة ضعف صادراتها خلال الربع الحالي .

### وفقا للقطاع:

تحسن مؤشر أداء الأعمال لكافة القطاعات خلال الربع الحالي، وحقق قطاع الخدمات المالية أفضل أداء.



استمر تعافي قطاع **الصناعات التحويلية**، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالربع السابق حيث سجل ارتفاعا عن **المستوى المحايد** بـ 4 نقاط. ويرجع ذلك إلى تحسن مؤشري الإنتاج والتصدير، وزيادة المبيعات المطية الموسمية لقطاعات الملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية، فضلا عن ارتفاع الطلب على المنتج المصري، سواء نتيجة الهدنة في قطاع غزة، والقدرة على تلبية الطلبات التصديرية في مواعيدها، أو بسبب زيادة الرسوم الجمركية التي منحت المنتجات المصرية ميزة سعرية.

شهد **قطاع الخدمات المالية** أفضل مستوى أداء؛ حيث سجل قيما تجاوزت **المستوى المحايد** بـ 20 نقطة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول نتيجة استمرار تطبيق البنك المركزي لسياسات التيسير النقدي، بالإضافة إلى إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة بهدف تشجيع الاستثمار في سوق المال. كما ساهم في ارتفاع معدلات التداول استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري. إلى جانب تحسن التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

### التحديات والأولويات من وجهة نظر مجتمع الأعمال:

تراجع ملحوظ في التحديات المرتبطة بعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل، وتحسن في المنظومتين الضريبية والجمركية

تصدرت التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة والمياه قائمة المعوقات، إذ يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة والمياه إلى زيادة تكاليف الإنتاج خاصة للأنشطة كثيفة الاستهلاك لهما، مما يمثل عبئا إضافيا على الشركات. تلتها التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم رغم تراجعها بشكل ملحوظ مقارنة بالربع السابق. وجاءت في المرتبة الثالثة التحديات المتعلقة بإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية والتي تمثل مصدر

معاناة لمجتمع الأعمال نتيجة بقاء الإجراءات، والروتين، وتعامل بعض الموظفين، فضلا عن تعدد موظفي الضبطية القضائية في معظم الجهات الحكومية، بما يفتح مجالاً لانتشار الفساد والمصروفات غير الرسمية. أما في المرتبة الرابعة، فجاءت تحديات **صعوبة الحصول على العملة المؤهلة** وهو ما يشكل عبئاً إضافياً على الشركات من خلال زيادة إنفاقها على التدريب والتأهيل، نتيجة الفجوة ما بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.

وترى الشركات أن من أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها إعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه، ودورية زيادتها، مع ضرورة السيطرة على التضخم، وتسهيل الإجراءات الحكومية بما يساهم في تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات.

### **أهم التطورات الاقتصادية الكلية:**

- **عالمياً:** استقرار النمو الاقتصادي العالمي وتحسن الأوضاع المالية مع تزايد المخاطر المحتملة بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية، واضطرابات سلاسل التوريد، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية.<sup>3</sup>
- **محلياً:** استمرار التحسن الحذر في الأوضاع الاقتصادية الكلية مدفوعاً بتعافي النمو الاقتصادي وتراجع عجز الميزان الجاري بينما يتصاعد الدين الخارجي وفوائده، مما يتطلب تسريع الإصلاحات الهيكلية المحفزة لنمو القطاع الحقيقي وزيادة التنافسية



<sup>3</sup> للمزيد حول التطورات المالية العالمية، يرجى الرجوع إلى تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية "نظرة على الأسواق المالية" العدد 26 (2026) <https://eces.org/eg/wp-content/uploads/2026/02/Financial-Markets-Snapshot-Issue-26.pdf>

## نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

### أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

**رئيس مجلس الإدارة:** عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: تشب للتأمين - مصر؛ مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرللي)؛ وكوكا كولا اتش بي سي - مصر؛ والمصرف المتحد

**نائب رئيس مجلس الإدارة:** طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن  
**الأمين العام:** محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة  
**أمين الصندوق:** علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية  
أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا  
حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار  
شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس  
علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE  
محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو  
هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

### الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزرية، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة  
حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

## فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

محمد عبد الحكيم - أخصائي اتصالات	كيرلس عادل - باحث اقتصادي	د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
محمد لهيطة - المدير المالي والإداري	أحمد حبشي - عالم بيانات (Mid-Level)	د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي	عبدالرحمن الاسحاقى - عالم بيانات (Junior)	راما سعيد - اقتصادي أول
أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي	أسامة الشيمي - عالم بيانات (Entry-Level)	رشا سيف - اقتصادي أول
محمد عاطف - مساعد إداري	محمد عبد اللطيف - عالم بيانات (Entry-Level)	أحمد داوود - اقتصادي ثاني
حسين محمد - مساعد	أحمد فتحي - إحصائي وباحث ميداني	محمد حسني - اقتصادي (Mid-Level)
طارق عطيه - مساعد	حسام خاطر - إحصائي وباحث ميداني	ماريان عادل - اقتصادي
محمد جمال - مساعد	محمد خاطر - إحصائي وباحث ميداني	سندس سمير - باحث مشارك
وليد إبراهيم - مساعد	ياسر سليم - مدير التحرير	آية صالح - باحث مشارك
عمرو محمد - مساعد	فاطمة الزهراء علي - مدير التحرير والترجمة	إسراء عادل - باحث مشارك
	إبراهيم الإيماني - مدير تكنولوجيا المعلومات	يوسف نصر - باحث مشارك
	وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية	محمود محمد - باحث مشارك

# التقرير التفصيلي

## المنهجية

استكمالا لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييما دوريا ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

### 1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



### 3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



### 2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

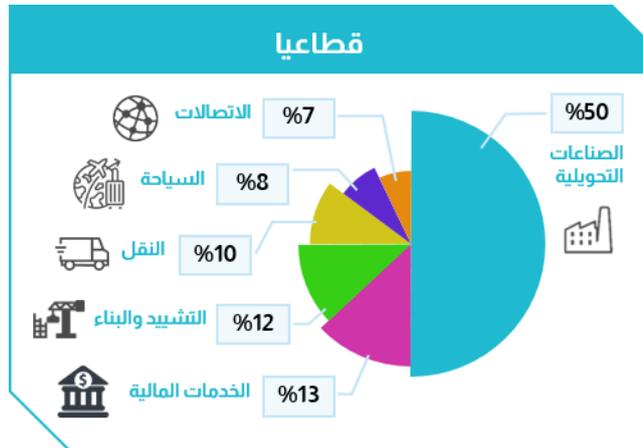
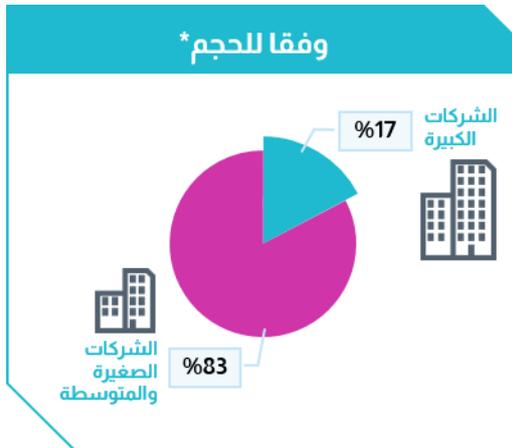


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر منذ أكتوبر 2023، مما فاقم من هذه التحديات؛ لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

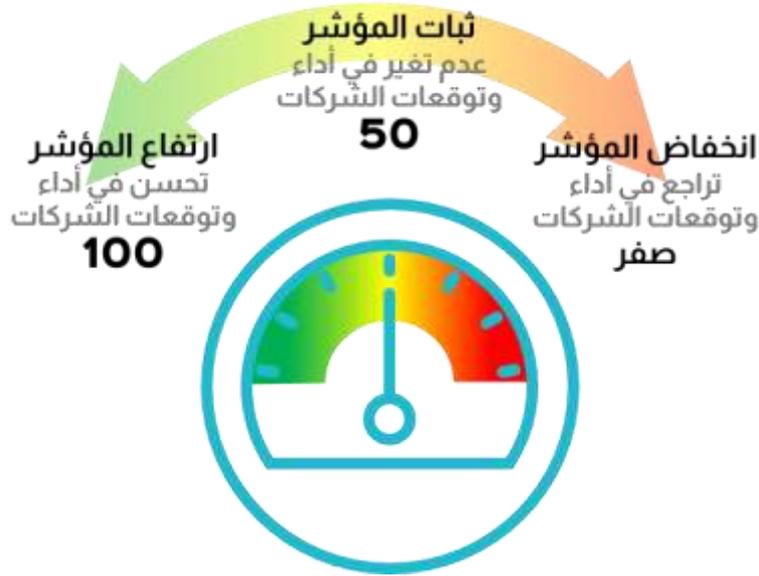
ويستعرض هذا التقرير تقييما لأداء شركات العينة خلال الربع (أكتوبر - ديسمبر 2025) وتوقعاتها للربع (يناير-مارس 2026).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيرا، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استنادا إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التطيل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، وS هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

#### فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

# نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



عالمياً: استقرار النمو الاقتصادي العالمي وتحسن الأوضاع المالية مع تزايد المخاطر المحتملة بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل التوريد واستمرار عدم اليقين المرتبط بالسياسات التجارية

رغم ارتفاع مستوى عدم اليقين، استمر النمو الاقتصادي العالمي عند 3.3% بزيادة قدرها 0.2 نقطة مقارنة بتوقعات أكتوبر الماضي. ويُعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل، من بينها تراجع حدة التوترات التجارية عقب الهدنة التجارية بين الصين والولايات المتحدة، إلى جانب الحوافز المالية والنقدية، واستمرار الأوضاع المالية التيسيرية، كما ساهمت طفرة الاستثمارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي تحديداً في الولايات المتحدة والصين في دعم هذا النمو، بالإضافة إلى ارتفاع التجارة العالمية في الصادرات ذات الصلة بالتكنولوجيا. ومع ذلك لا تزال معدلات نمو التجارة العالمية متواضعة؛ حيث من المتوقع أن تسجل نحو 2.6% في عام 2026 وهو مستوى أقل من نظيرتها المسجل في عام 2025.<sup>4</sup>

وتشير التوقعات إلى استمرار التراجع الطفيف في معدل التضخم العالمي من 4.1% في عام 2025 إلى نحو 3.8% في عام 2026، مدفوعاً بتباطؤ الطلب وتراجع أسعار العديد من السلع الأساسية عالمياً. إلا أن مسار التضخم يظل متفاوتاً بين الدول؛ إذ شهدت الاقتصادات المتقدمة بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم نتيجة تشديد السياسات النقدية، بينما ظلت ديناميكيات التضخم في الأسواق الناشئة متباينة، مما يعكس العوامل والمخاطر الخاصة بكل دولة. ورغم ذلك، حافظت البنوك المركزية الكبرى إلى حد كبير على نهج حذر في تعديل سياساتها النقدية.

واصل الدولار الأمريكي اتجاهه الهبوطي، متراجعاً أمام العملات العالمية الرئيسية في ظل توقعات تراجع معدلات التضخم وتباين توجهات السياسات النقدية. وقد أسهم هذا التراجع في تيسير الأوضاع المالية في الاقتصادات المتقدمة، وخفف من قيود التمويل الخارجي ودعم تحفقات رؤس الأموال إلى الأسواق الناشئة<sup>5</sup>

استمرت أسواق السلع في إظهار اتجاهات متباينة، نتيجة تغير أوضاع العرض والطلب وتقلب المعنويات السوقية عبر مجموعات السلع الرئيسية؛ حيث شهدت أسعار الطاقة تراجعاً ملحوظاً، في حين حققت المعادن الثمينة وبعض السلع الزراعية مكاسب كبيرة. وانخفضت أسعار النفط والغاز الطبيعي وسط توقعات بضعف الطلب ووفرة المعروض، متجاوزة المخاوف الجيوسياسية. وفي المقابل، ارتفعت أسعار الذهب مدعومة بتزايد حالة عدم اليقين، واستمرار توجه المستثمرين نحو الأصول الملاذ الآمن. أما الأسواق الزراعية، فجاء أداءها متبايناً، حيث ارتفعت أسعار الأرز واللحوم نتيجة تزايد ضغوط العرض.<sup>6</sup>

محلياً: استمرار الأوضاع الاقتصادية الكلية في التحسن الحذر مدفوعة بتعافي النمو الاقتصادي وتراجع عجز الميزان الجاري، بينما يتصاعد الدين الخارجي وأعباء فوائده، مما يتطلب تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المحفزة لنمو القطاع الحقيقي وزيادة التنافسية.

ويستعرض الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

- اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعتين الخامسة والسادسة بموجب اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" مع مصر، بالإضافة إلى المراجعة الأولى في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة، مما يتيح

<sup>4</sup> IMF, *World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, January 2026  
<sup>5</sup> البنك المركزي المصري، *تقرير السياسة النقدية*، الربع الرابع 2025، إصدار فبراير 2026.

<sup>6</sup> للمزيد حول التطورات المالية العالمية يرجى الرجوع إلى تقرير المركز المصري للدراسات الاقتصادية، نظرة على الأسواق المالية، العدد 26 (2026) - <https://eces.org.eg/wp-content/uploads/2026/02/Financial-Markets-Snapshot-Issue-26.pdf>

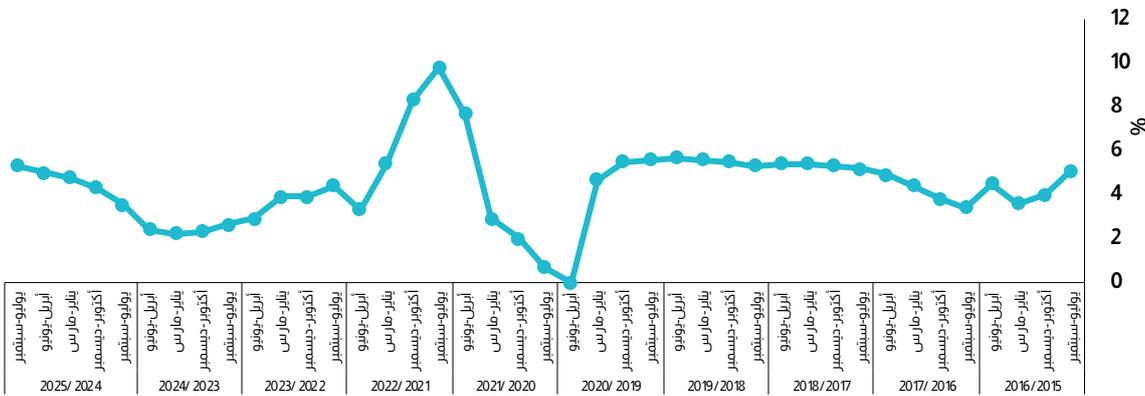
للحكومة المصرية الحصول على ما يعادل نحو 2,3 مليار دولار أمريكي. وأكد الصندوق على تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية في مصر نتيجة تشديد السياسات النقدية والمالية، إلى جانب مرونة سعر الصرف، بما ساهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وخفض التضخم وتعزيز المركز الخارجي. ومع ذلك، فإن التقدم في تعميق الإصلاحات الهيكلية ليس متوازنا، ولا يزال من الضروري التعجيل بتنفيذها، ولا سيما تقليص البصمة الاقتصادية للدولة، وتحقيق تكافؤ الفرص، لضمان تحقيق نمو دائم وشامل بقيادة القطاع الخاص.<sup>7</sup>



### أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

واصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه مسجلاً 5.3% في الربع الأول (يوليو - سبتمبر) من العام المالي 2026/2025، وهو أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، مما يعكس استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، وتحسن أداء قطاعات الصناعة التحويلية غير البترولية، والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى بدء تعافي نشاط قناة السويس بعد هدوء التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر. ومن جانب الانفاق، فيعكس ارتفاع النمو تحسن مساهمة كل من الاستثمار الخاص وصافي الصادرات في الناتج خلال الربع الأول من العام المالي 2026/2025. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2025)<sup>8</sup>

الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الأول 2026/2025)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أعداد مختلفة.

### ثانياً: معدل التضخم

سجل المعدل السنوي للتضخم العام خلال الربع الرابع من عام 2025 تراجعاً طفيفاً بنحو 2% عن قيمته في الربع الثالث من نفس العام ليصل إلى 12.3%، وهو ما يعكس انخفاض أسعار السلع الغذائية مما خفف من حدة الضغوط التضخمية على السلع غير الغذائية والمحددة إدارياً. وفي المقابل، أدى ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المحددة إدارياً إلى ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي بنحو 8% ليسجل 12.1 خلال الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بالربع السابق.

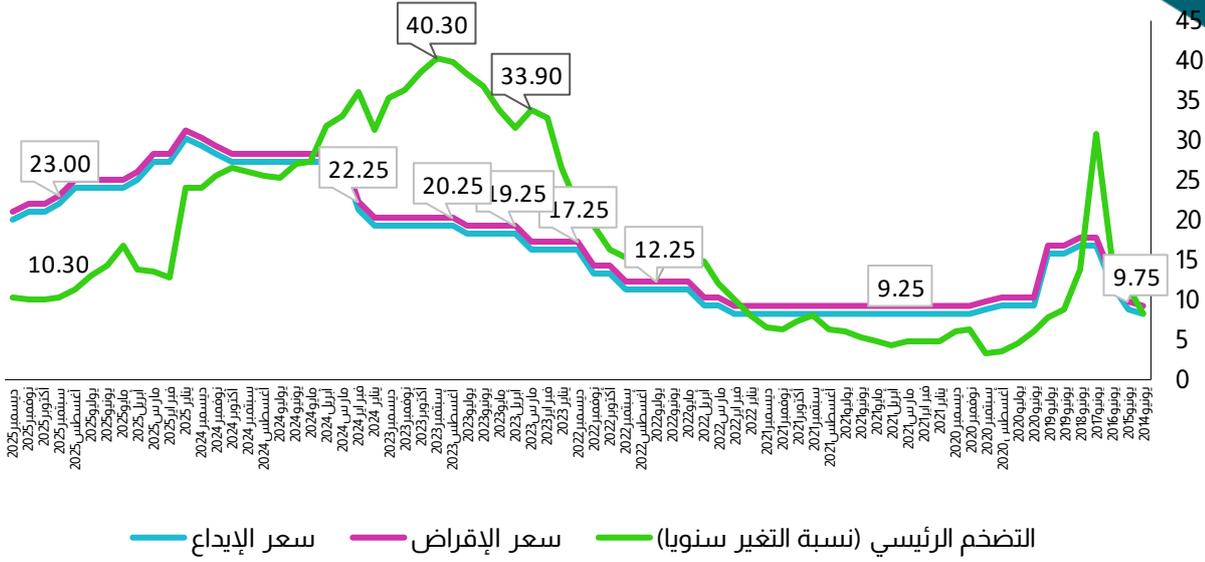
مع استمرار المسار النزولي المتوقع لمعدل التضخم قرر البنك المركزي خفض أسعار الفائدة الأساسية بواقع 100 نقطة أساس مرتين متتاليتين في 25 ديسمبر 2025 ثم في 12 فبراير 2026، ليصل سعراً عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية إلى 19.0% و20.0% و19.5% على الترتيب، ووصل سعر الائتمان والخصم إلى 19.5%، كما تم خفض نسبة الاحتياطي النقدي من 18% إلى 16% من أجل ضبط أوضاع السيولة داخل الجهاز المصرفي والحفاظ على فعالية السياسة النقدية وانتقال أثر القرارات إلى أسواق المال والاقتصاد.<sup>9</sup>

IMF. 2025. "IMF Staff Reaches Staff-Level Agreement on Egypt's Fifth and Sixth Review Under the Extended Fund Facility and First Review Under the Resilience and Sustainability Fund." Washington, DC: International Monetary Fund..

<sup>8</sup> وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. 2025. *النشرة ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي - الربع الأول من العام المالي 2026/2025*. القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. <https://moic.gov.eg/ar/news/2642>

<sup>9</sup> البنك المركزي المصري. 2025. *بيان صحفي لجنة السياسة النقدية في 25 ديسمبر 2025*. البنك المركزي المصري. 2026. *بيان صحفي لجنة السياسة النقدية في 12 فبراير 2026*.

## الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



المصادر: البنك المركزي المصري، *النشرة الإحصائية الشهرية*، وبيان صحفي للجنة السياسة النقدية في 25 ديسمبر 2025؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين*، أعداد مختلفة.

### ثالثًا: المعاملات الخارجية

شهد ميزان المدفوعات عجزا كليا بلغ نحو 1.6 مليار دولار خلال الربع الأول (يوليو - سبتمبر) من العام المالي 2026/2025، مقابل 991.2 مليون دولار في الربع المناظر من العام المالي 2025/2024. وبالرغم من هذا العجز، تراجع عجز الحساب الجاري بنسبة 45.2% من 5.9 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي 2025/2024 إلى 3.2 مليار دولار في الربع الأول من العام المالي 2026/2025. وفي المقابل سجل حساب المعاملات الرأسمالية صاف تدفق للخارج بلغ 366.4 مليون في الربع الأول من العام المالي 2026/2025 مقارنة بصافي تدفق للداخل بلغ نحو 3.8 مليارات دولار في نفس الربع من العام المالي 2025/2024. وفيما يلي عرض لأهم التغيرات التي شهدتها ميزان المدفوعات (البنك المركزي المصري 2026) <sup>10</sup>.

### المعاملات الجارية:

تراجع عجز الميزان الجاري مدفوعا بارتفاع تحويلات العاملين المصريين بالخارج، وزيادة الإيرادات السياحية، فضلا عن انخفاض عجز الميزان التجاري غير البترولي. ولكن حد من وتيرة هذا التحسن في عجز الميزان الجاري ارتفاع العجز في كل من الميزان التجاري البترولي وميزان الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

- ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة 29.8% مقارنة بالربع الأول من العام المالي السابق لتسجل نحو 10.8 مليار دولار.
- زيادة الإيرادات السياحية بنسبة 13.8% لتسجل نحو 5.5 مليار دولار؛ مدفوعة بارتفاع عدد الليالي السياحية.
- زيادة إيرادات قناة السويس بنسبة 12.4% لتصل إلى نحو 1.05 مليار دولار نتيجة ارتفاع الحمولة الصافية وعدد السفن العابرة.

<sup>10</sup> البنك المركزي المصري، 2026. *البيان الصحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من السنة المالية 2026-2025*، في 21 يناير 2026.



- انخفض عجز الميزان التجاري غير البترولي بنحو 390.2 مليون دولار ليلغ 9.5 مليار دولار، وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل يفوق الزيادة في مدفوعات الواردات.
- ارتفع عجز الميزان التجاري البترولي ليصل إلى 5.2 مليار دولار مقابل 4.2 مليار دولار؛ نتيجة زيادة الواردات البترولية.
- سجل العجز في ميزان دخل الاستثمار ارتفاعاً قدره 2.3% ليلغ نحو 4.4 مليار دولار.

### المعاملات الرأسمالية والمالية:

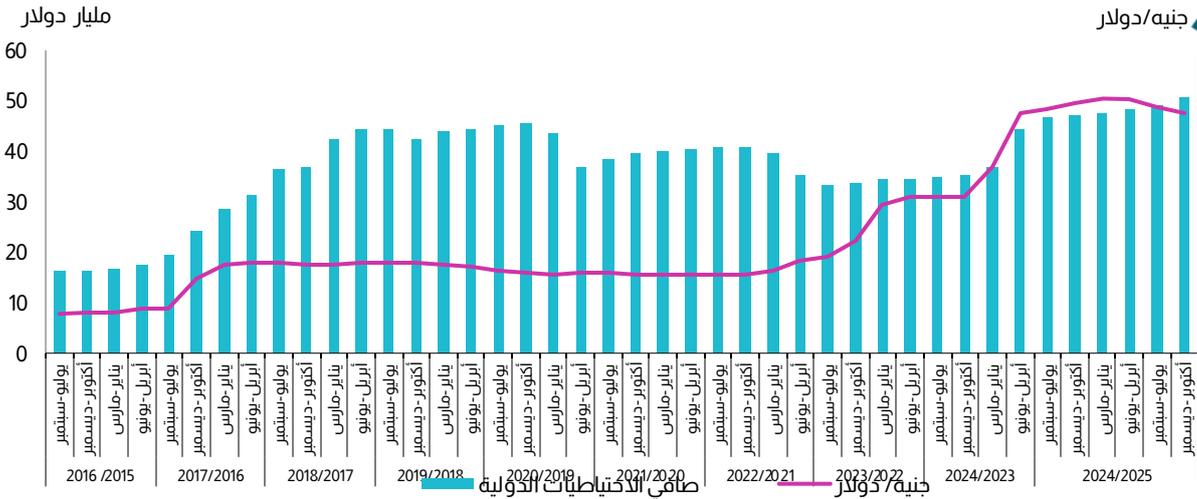
- سجل الحساب المالي والرأسمالي صافي تدفق طفيف إلى الخارج في ضوء زيادة الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية، وهو ما عوضه جزئياً تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات في الأوراق المالية، وذلك على النحو التالي:
- حقق الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل بلغ نحو 2.4 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار في الربع السابق.
- سجلت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 1.8 مليار دولار مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 384.7 مليون دولار.
- سجل التغيير في الأصول الأجنبية لدى البنوك صافي تدفق إلى الخارج بلغ نحو 5.3 مليار دولار.

- أسهم تحسن موارد النقد الأجنبي وتزايد تدفقات الاستثمارات في تحقيق أداء قوي لصافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي خلال عام 2025 ليصل إلى 25.5 مليار دولار في ديسمبر 2025، وهو أعلى مستوى له منذ يوليو 2012<sup>11</sup>.
- أدى تحسن وضع القطاع الخارجي وتوحيد سعر الصرف إلى ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية في مصر إلى 50.58 مليار دولار خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي 2026/2025 بزيادة قدرها 8% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق .
- شهد الجنيه المصري ارتفاعاً طفيفاً في قيمته بنسبة 2.3% خلال الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر) من العام المالي 2026/2025 مقارنة بالربع السابق من نفس العام ليسجل سعر الصرف نحو 47.46 جنيهاً للدولار، مدعوماً بزيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى مصر إلى جانب تزايد الضغوط التي تعرض لها الدولار الأمريكي، وذلك رغم استمرار بعض التذبذبات والارتفاعات اليومية الطفيفة.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> البنك المركزي. 2026. تقرير السياسة النقدية، الربع الرابع 2025، إصدار فبراير 2026.

<sup>12</sup> وزارة المالية. 2026. التقرير المالي الشهري، يناير 2026.

### الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

**الدين الخارجي:** ارتفع إجمالي الدين الخارجي لمصر إلى 163.713 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025 مسجلاً زيادة قدرها نحو 1.5% عن الربع السابق، و 5.5% عن الربع المناظر من العام المالي السابق<sup>13</sup>.

#### رابعاً: المالية العامة

سجل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة نحو 881 مليار جنيه خلال الفترة يوليو - ديسمبر 2026 / 2025 بما يمثل نحو 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك إلى ارتفاع المصروفات العامة التي بلغت 2235.5 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام المالي 2026/2025 مدفوعة بنمو مدفوعات الفوائد بنحو 34%، والاستثمارات العامة بنحو 53%، إلى جانب زيادة الإنفاق على الدعم والمزايا الاجتماعية بنحو 16% مقارنة بنفس الربع من العام المالي السابق. وفي المقابل، سجلت الإيرادات العامة 1381.8 مليار جنيه، بمعدل نمو قدره 30% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق<sup>14</sup>.

<sup>13</sup> الأهرام بيزنس، 2026: البنك المركزي، الدين الخارجي لمصر يسجل 163.7 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2025.

<sup>14</sup> وزارة المالية، 2026: التقرير المالي الشهري، يناير 2026.

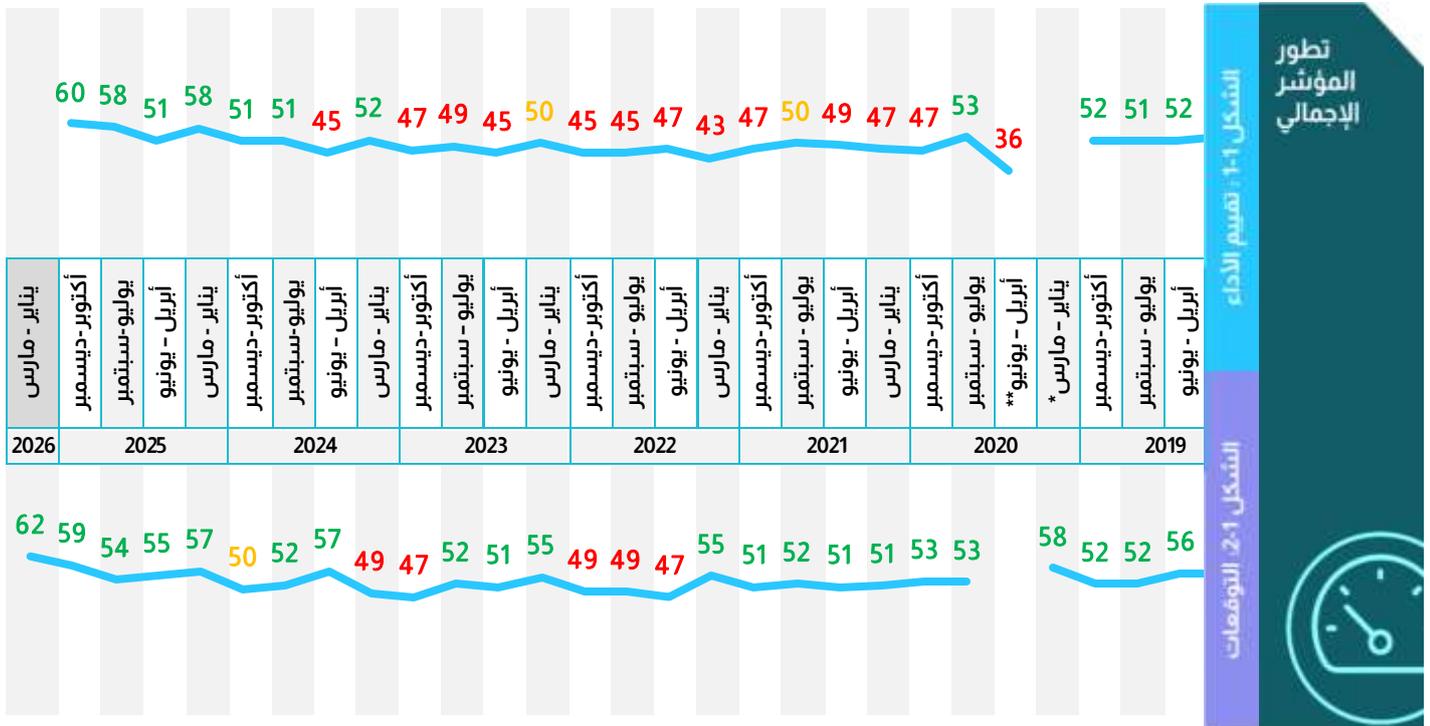
# مؤشر بارومتر الأعمال

## أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي استمرار ارتفاع مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة ومقارنة بالربعين السابق والمناظر (مع تباين الأداء على مستوى القطاعات)

### 1-1 تطور المؤشر الإجمالي

استمر مؤشر أداء الأعمال في الارتفاع خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2025) ليتجاوز **المستوى المحايد** بـ 10 نقاط محققاً أداءً أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى تعافي مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية لكافة الشركات، وعلى مستوى كافة القطاعات؛ والتي سجلت جميعها قيماً أعلى من **المستوى المحايد**، وأعلى من مثيلتها في الربعين السابق والمناظر. ويعكس هذا التعافي عدة عوامل أبرزها الاستقرار النسبي للأوضاع الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وارتفاع الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية، وخاصة بعد فرض الرسوم الجمركية الجديدة، بالإضافة إلى انتعاش الأسواق المحلية حيث شهدت الفترة محل الدراسة تجهيزات موسمية سواء لموسم الدراسة أو شهر رمضان والأعياد (الشكل 1-1).

كما سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (يناير-مارس 2026) قيماً أعلى من **المستوى المحايد** بمقدار 12 نقطة، وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويعكس ذلك توقعات باستمرار التحسن في الأداء لكافة القطاعات والشركات خلال الفترة القادمة، مدعوماً بارتفاع مؤشري الصادرات والأجور لكافة الشركات في الربع القادم، واستمرار تعافي الإنتاج والمبيعات، وإن كان بوتيرة أبطأ نسبياً مقارنة بالربع الحالي (الشكل 2-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.  
\*\* البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

## 2-1 المؤشر وفقا لأدجام الشركات

خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر - ديسمبر 2026)، قادت الشركات الكبيرة التعافي في مؤشر بارومتر الأعمال؛ حيث تجاوز مؤشر الأعمال لها المستوى المحايد بـ 16 نقطة، مسجلا قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر ويعكس ذلك تحسنا ملحوظا في المؤشرات الفرعية، وتحديدًا، الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية. وفي المقابل، جاء التعافي في الشركات الصغيرة والمتوسطة بوتيرة أبطأ من الشركات الكبيرة ورغم تجاوز مؤشر البارومتر لهذه الشركات للمستوى المحايد بـ 4 نقاط وتخطيه الربع المناظر بـ 6 نقاط، إلا أنه جاء أقل من الربع السابق، مما يعكس ارتفاع مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، واستغلال الطاقة الإنتاجية فقط، في حين لم تحقق الصادرات نفس مستوى الأداء (الشكل 3-1).

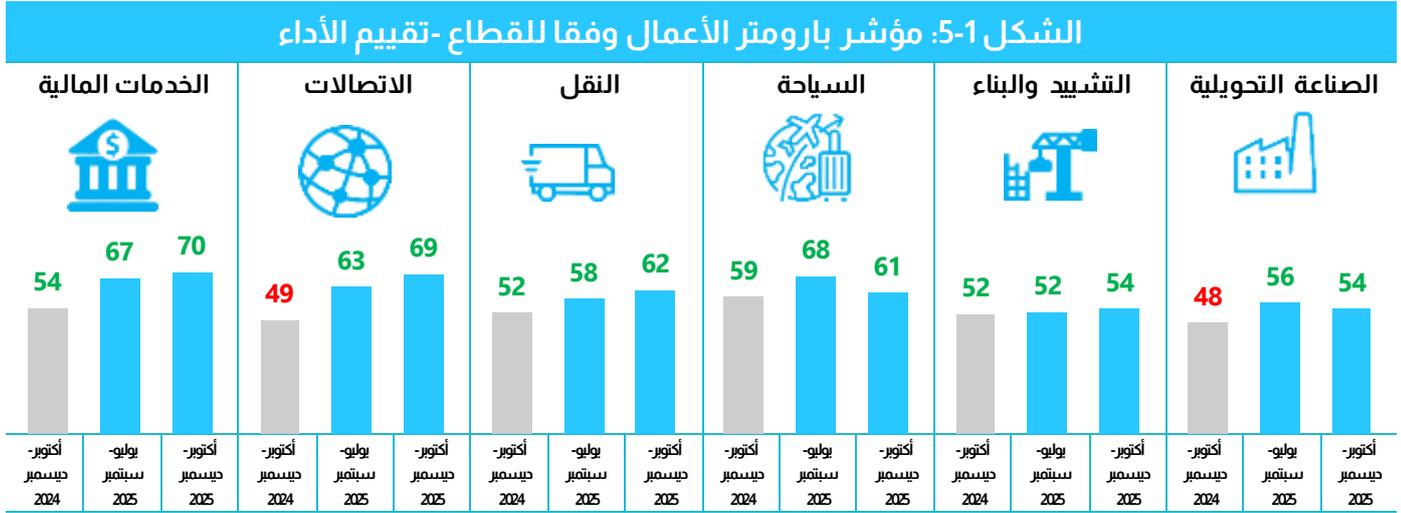
لا يوجد تباين في مؤشر التوقعات بين مختلف أدجام الشركات للربع (يناير-مارس 2026)؛ حيث تجاوز المؤشر لكافة الشركات المستوى المحايد، مسجلا أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويعكس ذلك التوقع باستمرار التحسن المحقق في الربع السابق (الشكل 4-1).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم-تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
54	أكتوبر - ديسمبر 2025	66
58	يوليو - سبتمبر 2025	58
48	أكتوبر - ديسمبر 2024	54

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم-التوقعات	الشركات الكبيرة
63	يناير - مارس 2026	62
57	أكتوبر - ديسمبر 2025	61
54	يناير - مارس 2025	59

المصدر: نتائج الاستبيان.

خلال الربع محل الدراسة، شهد مؤشر أداء الأعمال تصننا لكافة القطاعات، ومقارنة بالربع المناظر، بينما حقق قطاعا الخدمات المالية والاتصالات أفضل أداء من بين القطاعات .. (الشكل 5-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

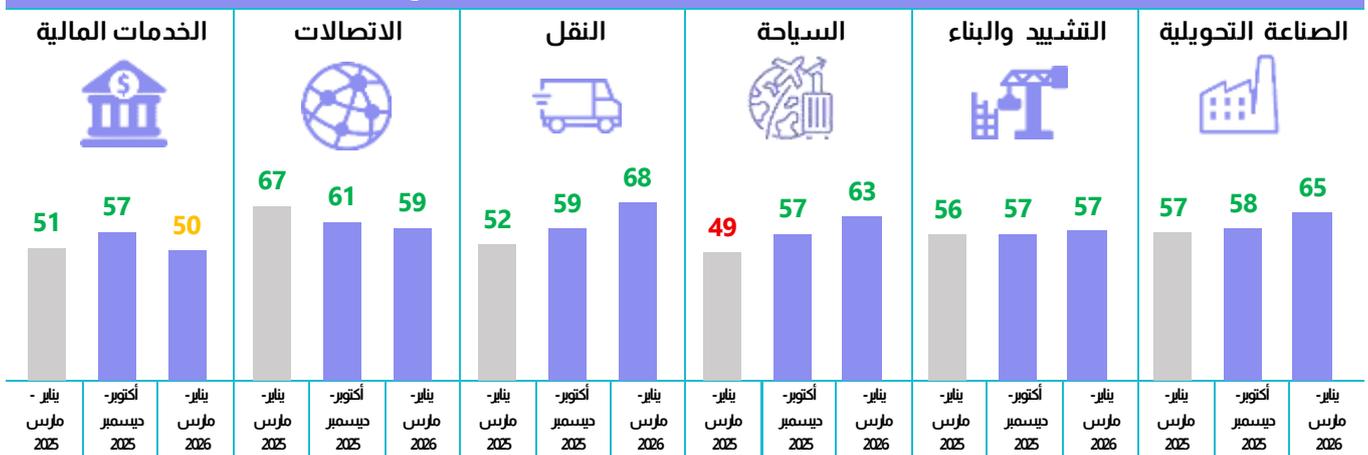
- وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، مع مقارنة الأداء بالربعين السابق والمناظر:
- **قطاع الصناعات التحويلية:** استمر القطاع في التعافي، ولكن بوتيرة أبطأ من الربع السابق؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بـ 4 نقاط، وإن جاء أقل من الربع السابق بنقطتين، وأفضل من الربع المناظر بـ 6 نقاط. ويُعزى هذا التحسن إلى ارتفاع مؤشرات الإنتاج والتصدير وزيادة المبيعات المحلية الموسمية في قطاعات الملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات المصري نتيجة الهدنة في قطاع غزة، وقدرة الشركات على تلبية الطلبات التصديرية في مواعيدها، فضلا عن الأثر الإيجابي للرسوم الجمركية الجديدة مما منح المنتجات المصرية ميزة سعرية تنافسية.
  - **قطاع التشييد والبناء:** تجاوز مؤشر القطاع المستوى المحايد بـ 4 نقاط، مسجلا أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كافة المؤشرات خلال الربع محل الدراسة، نتيجة استمرار الإقبال على الشراء في المنتجات والمدن الجديدة، وبدء مشروعات جديدة بالمناطق الساحلية والمدن الجديدة، كما كان لمشروعات الدولة في البنية التحتية والطرق والمدن الجديدة دورا في انتعاش القطاع بشكل كبير إلى جانب تنفيذ قانون المصالحات الجديد .
  - **قطاع السياحة:** استمر القطاع في التعافي وإن كان بوتيرة أبطأ من الربع السابق؛ حيث سجل قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 11 نقطة، ولكن بأداء أقل من الربع السابق بـ 7 نقاط، وأفضل من الربع المناظر بـ 3 نقاط. ويُعزى السبب في ذلك إلى انتعاش حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال الفترة المعنية، وارتفاع معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية، وزيادة الإقبال على حجوزات الطيران، وارتفاع السياحة الخارجية بسبب موسم العمرة، وجهود الحكومة في تعزيز التسويق السياحي لمصر في الأسواق العالمية من خلال إطلاق حملات ترويجية ضخمة مع ضخ استثمارات كبيرة في تطوير البنية التحتية السياحية بما في ذلك المطارات والفنادق والطرق.
  - **قطاع النقل:** تجاوز مؤشر القطاع المستوى المحايد بـ 12 نقطة محققا أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى استمرار التعافي والنمو التدريجي للاقتصاد مما أدى إلى زيادة حركة الواردات والصادرات، إلى جانب استقرار الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية، لا سيما في البحر الأحمر، مما ساهم في تحسن طفيف في تدفقات التجارة، والاعتماد المتزايد على قناة السويس. كما لعب ارتفاع نشاط قطاعات التشييد والبناء، والسياحة، والصناعات التحويلية دورا في تحسن مؤشرات القطاع .
  - **قطاع الاتصالات:** استمر القطاع في التعافي، محققا قيما أفضل من الربعين السابق والمناظر؛ حيث سجل تجاوز المستوى المحايد بـ 19 نقطة؛ نتيجة استمرار الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات، مع استمرار الدولة في التوسع في البنية التحتية، وتطوير مرافق السكك الحديدية والشبكات. كما ساهم في دعم مؤشرات أداء القطاع تزايد الطلب على البرامج التعليمية والتدريبية والتعاقدات الجديدة مع الشركات لتقديم الخدمات المحاسبية مثل إعداد التقارير المالية والضريبية، وفتح أسواق جديدة والتعاون مع شركات خارجية لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات وتقديم الطول الذكية لتقديم تدريبات معتمدة على التقنيات الحديثة.
  - **قطاع الخدمات المالية:** حقق القطاع أفضل مستوى أداء بين القطاعات؛ حيث تجاوز المستوى المحايد بـ 20 نقطة متفوقا على الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول نتيجة استمرار تطبيق البنك المركزي لسياسات التيسير النقدي

بالإضافة إلى إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة لتشجيع الاستثمار في سوق المال . كما ساهم استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية وزيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري في ارتفاع معدلات التداول، إلى جانب رفع التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

وعلى جانب **مؤشر التوقعات**، فقد تجاوز المؤشر **المستوى المحايد لكافة القطاعات**، باستثناء قطاع الخدمات المالية، الذي سجل قيمة عند **المستوى المحايد**، بينما حقق **مؤشر التوقعات لقطاع النقل** أفضل قيم لمؤشر التوقعات خلال الفترة المقبلة.

- **قطاع الصناعات التحويلية:** تجاوز مؤشر التوقعات للقطاع **المستوى المحايد** بـ 15 نقطة مسجلاً أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى التوقعات باستمرار ارتفاع مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات في الربع القادم مما يعكس توقعات استمرار انتعاش الطلب المحلي مع حلول شهر رمضان والأعياد، إلى جانب الهدوء النسبي في الأوضاع الجيو سياسية في البحر الأحمر وغزة، مما يساهم في تعزيز قدرة الشركات على الالتزام بالتعاقدات التصديرية. كما نجحت بعض القطاعات في فتح أسواق جديدة من خلال المشاركة في المعارض الخارجية، ومن أبرزها **قطاع الصناعات الغذائية**.
- **قطاع التشييد والبناء:** تجاوز مؤشر التوقعات للقطاع **المستوى المحايد** بـ 7 نقاط مسجلاً نفس قيم الربع السابق، مع توقعات بأداء أفضل مقارنة من الربع المناظر بفارق نقطة واحدة. ويرجع ذلك إلى استمرار تنفيذ قانون التصالح في مخالفات البناء، إلى جانب التوقعات بانخفاض أسعار الفائدة في البنوك، وزيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع العقارات، فضلاً عن توقعات بارتفاع المبيعات خلال الفترة القادمة، كما ساهمت المشروعات التي تنفذها الدولة في مجال البنية التحتية في دعم توقعات تحسن أداء القطاع.
- **قطاع السياحة:** جلت التوقعات بشأن أداء القطاع متفائلة، حيث تجاوز المؤشر **المستوى المحايد** بـ 13 نقطة، مسجلاً أداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى التوقعات باستمرار نشاط حركة السياحة، الداخلية والخارجية، خاصة مع تزامن الفترة مع موسم شهر رمضان والأعياد، إلى جانب زيادة أعداد عملاء السياحة الدينية، إذ تعد هذه الفترة من مواسم الذروة لأداء مناسك العمرة والاستعداد لفريضة الحج.
- **قطاع النقل:** سجل مؤشر التوقعات **لقطاع النقل** أفضل أداء بين القطاعات؛ حيث تجاوز **المستوى المحايد** بـ 18 نقطة، كما جاء أعلى من مستواه في الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك إلى تحسن أداء القطاعات الأخرى، وزيادة حركة الواردات والصادرات خاصة في ظل الاستقرار الجيوسياسي الذي تشهده المنطقة.
- **قطاع الاتصالات:** تجاوز مؤشر التوقعات للقطاع **المستوى المحايد** بـ 9 نقاط، وإن كان يقيم أقل من الربعين السابق والمناظر. ويُعزى السبب في ذلك إلى التوقعات باستمرار تصدير الخدمات إلى الأسواق الخارجية، والاستمرار في تطوير البنية التحتية والمرافق، إلى جانب التوسع في المدن الجديدة وزيادة إعداد مكاتب البريد واحتياجها إلى المزيد من خدمات تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن ارتفاع الطلب على منتجات تكنولوجيا المعلومات من مختلف القطاعات.
- **قطاع الخدمات المالية:** سجل **مؤشر التوقعات للقطاع** نفس قيم **المستوى المحايد**، وهو مستوى أقل من قيم الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك إلى التوقعات بانخفاض حجم التداول بسبب تقليص عدد ساعات العمل خلال شهر رمضان، وتزايد الإجازات المرتبطة بالأعياد، وذلك رغم مساهمة الارتفاع الملحوظ في مؤشر الأجور في تعزيز المؤشر العام لقطاع الخدمات المالية. (الشكل 1-6).

### الشكل 1-6: مؤشر بارومتر الأعمال وفقاً للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان



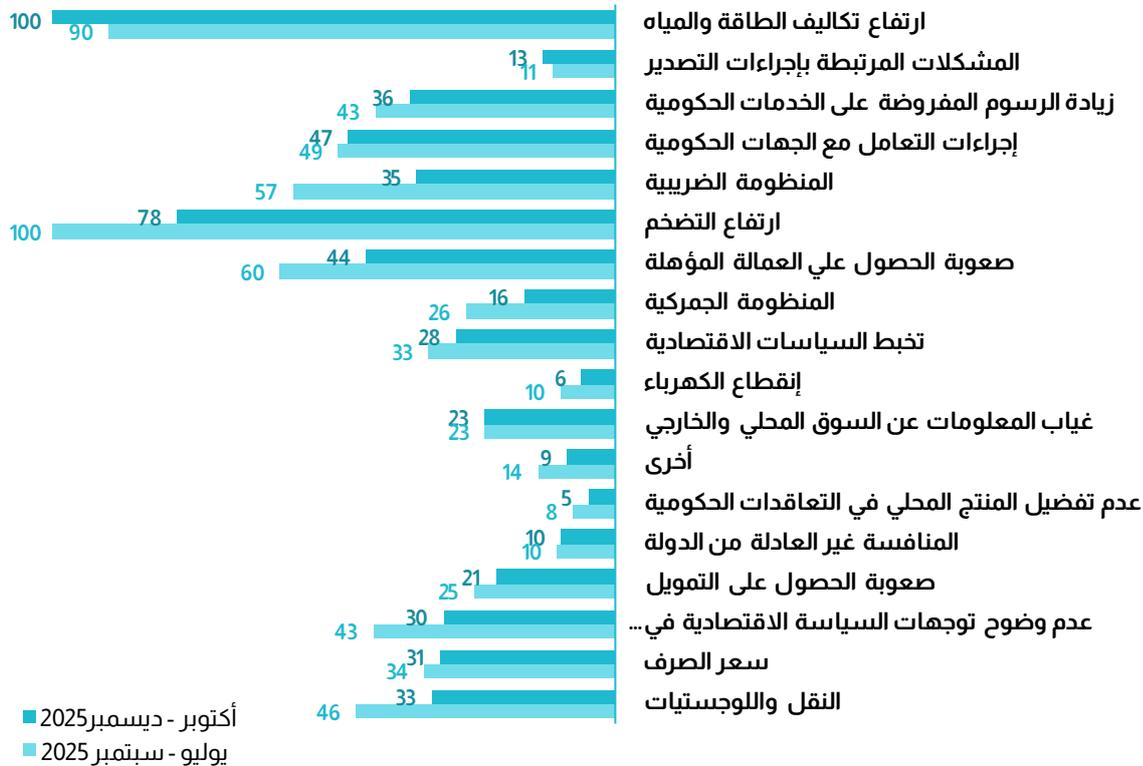
## ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

### 1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

تراجع ملحوظ في التحديات المرتبطة بعدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل وتحسن في المنظومتين الضريبية والجمركية الزيادات المتكررة في أسعار الطاقة والمياه ثم ارتفاع معدلات التضخم تتصدران قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2025)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

تصدرت التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة والمياه قائمة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة في ظل الارتفاع المستمر في أسعارهما المر الذي ينعكس في زيادة تكاليف الإنتاج خاصة للأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة والمياه، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. وجاءت التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم في المرتبة الثانية بالرغم من التراجع الملحوظ في حداثها مقارنة بالربع السابق. واحتلت التحديات المرتبطة بإجراءات التعامل مع الجهات الحكومية المرتبة الثالثة؛ حيث تسبب في معاناة مجتمع الأعمال نتيجة بطء الإجراءات، والروتين، وتعامل بعض الموظفين، بالإضافة إلى تعدد موظفي الضبطية القضائية في معظم الجهات الحكومية، مما يفتح مجالاً للفساد والمصروفات غير الرسمية. وجاءت صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة في المرتبة الرابعة مما يفرض عبئاً إضافياً على الشركات نتيجة زيادة الإنفاق على التدريب والتأهيل في ظل الفجوة بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل.



الشكل 1-2:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

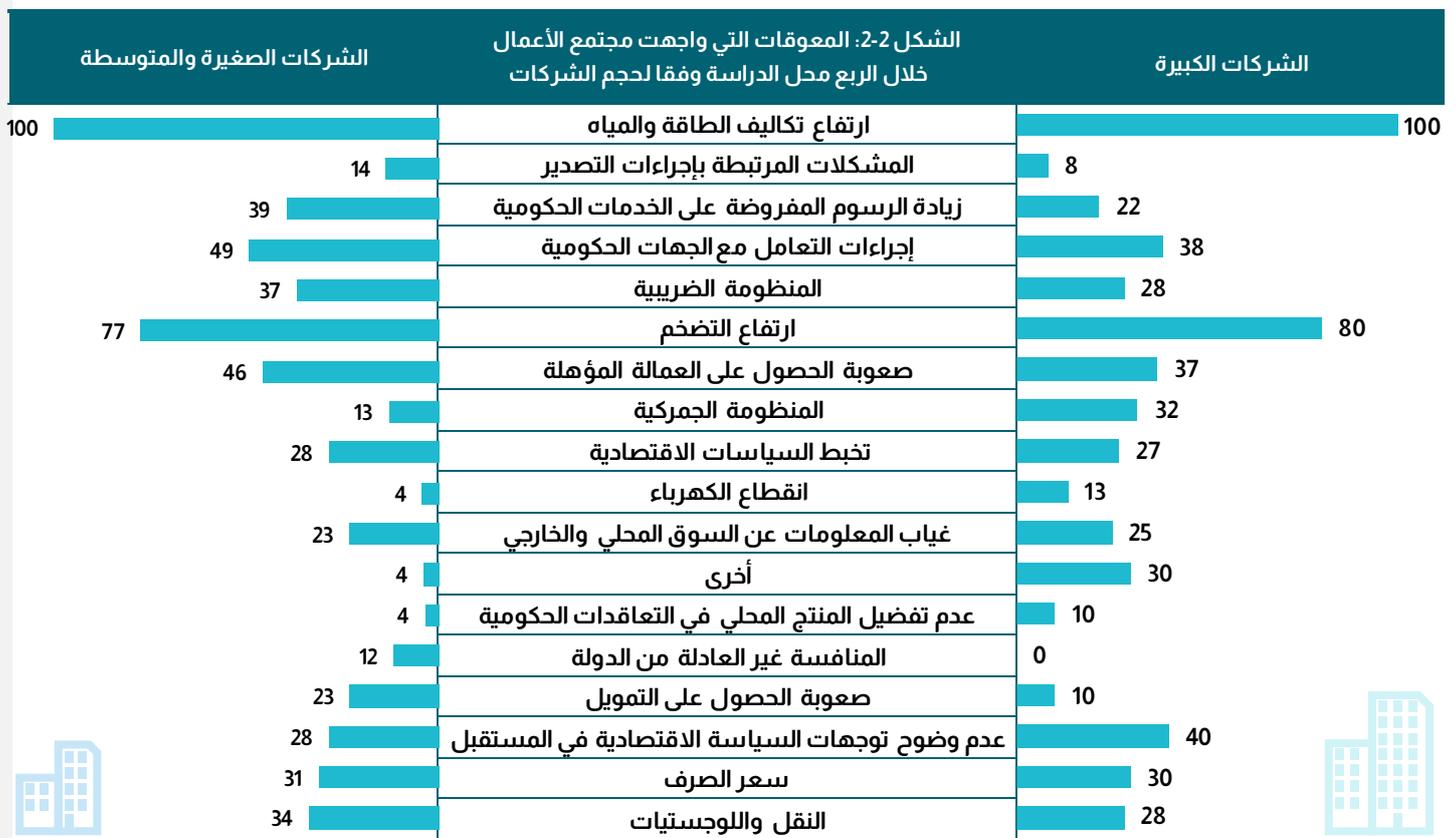
\* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

## 1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

تصدر ارتفاع كل من تكاليف الطاقة والمياه ومعدلات التضخم قائمة المعوقات التي تواجه كافة الشركات، بينما تباينت بقية المعوقات بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث جاء عدم وضوح توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل في المرتبة الثالثة للشركات الكبيرة، يليه في المرتبة الرابعة إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة في المرتبة الخامسة.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ فجاءت إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية في المرتبة الثالثة، بينما احتلت صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة المرتبة الرابعة، وزيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في المرتبة الخامسة.

ويوضح الشكل (2-2) المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (أكتوبر-ديسمبر 2025)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

جاء ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه في صدارة المعوقات التي واجهت قطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة والنقل والاتصالات، بينما تصدرت تحديات غموض توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل قائمة معوقات قطاع الخدمات المالية بسبب عدم وضوح التوقعات الزمنية لتنفيذ خطة الطرود الحكومية. وفي المقابل جاء ارتفاع معدلات التضخم في مقدمة المعوقات التي واجهت قطاع التشييد والبناء. كما واجه قطاع الاتصالات تحديات ترتبط بصعوبة الحصول على العمالة المؤهلة، إلى جانب تحديات مماثلة في قطاع النقل واللوجستيات (الشكل 2-3).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
77	100	100	100	78	100	ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه
0	25	16	33	61	41	زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
9	33	26	11	88	55	إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
0	0	0	0	0	24	المشكلات المرتبطة بإجراءات التصدير
0	50	0	39	68	37	المنظومة الضريبية
14	96	5	33	56	48	صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة
43	67	58	75	100	79	ارتفاع التضخم
0	25	12	0	0	24	المنظومة الجمركية
6	8	14	0	59	34	تخبط السياسات الاقتصادية
0	0	0	0	10	9	انقطاع الكهرباء
49	21	49	0	2	20	غياب المعلومات عن السوق المحلي والخارجي
31	0	19	19	0	2	أخرى
100	21	21	0	37	23	عدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل
0	50	0	36	12	23	صعوبة الحصول على التمويل
0	79	0	39	7	42	النقل واللوجستيات
0	13	5	11	80	35	سعر الصرف
0	4	0	0	2	8	عدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية
0	21	0	0	56	3	المنافسة غير العادلة من الدولة

الشكل 2-3:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع

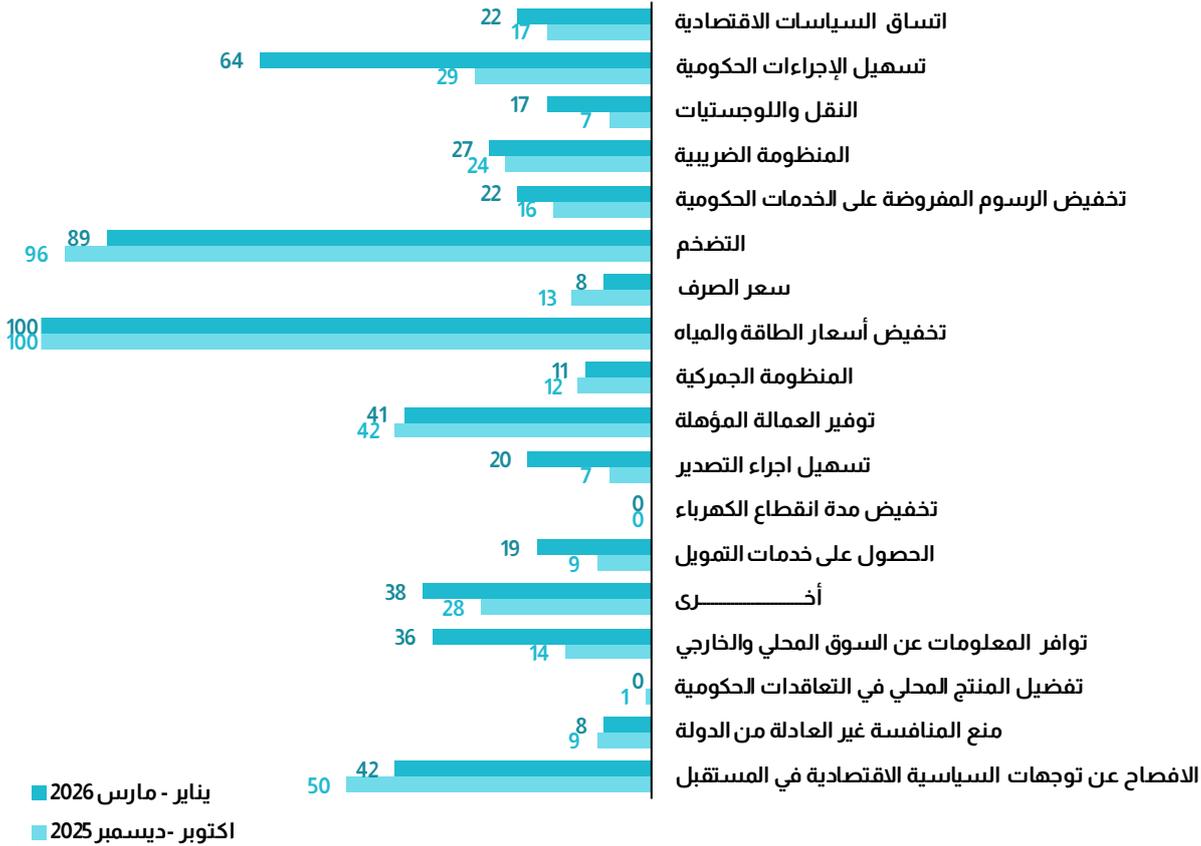
المصدر: نتائج الاستبيان.

قطاع التشييد والبناء من أكثر القطاعات التي تعاني علي كافة القطاعات

## 2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات: إعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه ودوريتها والسيطرة على التضخم، وضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية

جاءت مراجعة أسعار الطاقة والمياه على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها نظرا لتكرار زيادتها على فترات متقاربة سنويا، مما يؤدي إلى ارتفاع لتكاليف الإنتاج وتقليص حجم الأعمال؛ يليها معالجة ارتفاع معدلات التضخم لِماله من تأثير سلبي على كافة القطاعات، مع ضرورة تسهيل الإجراءات الحكومية بما يدعم بيئة الأعمال (الشكل 4-2)



الشكل 4-2:  
أولويات  
تحسين مناخ  
الأعمال  
في مصر  
(مؤشر  
مطبع وفقا  
لأهمية  
الأولويات)



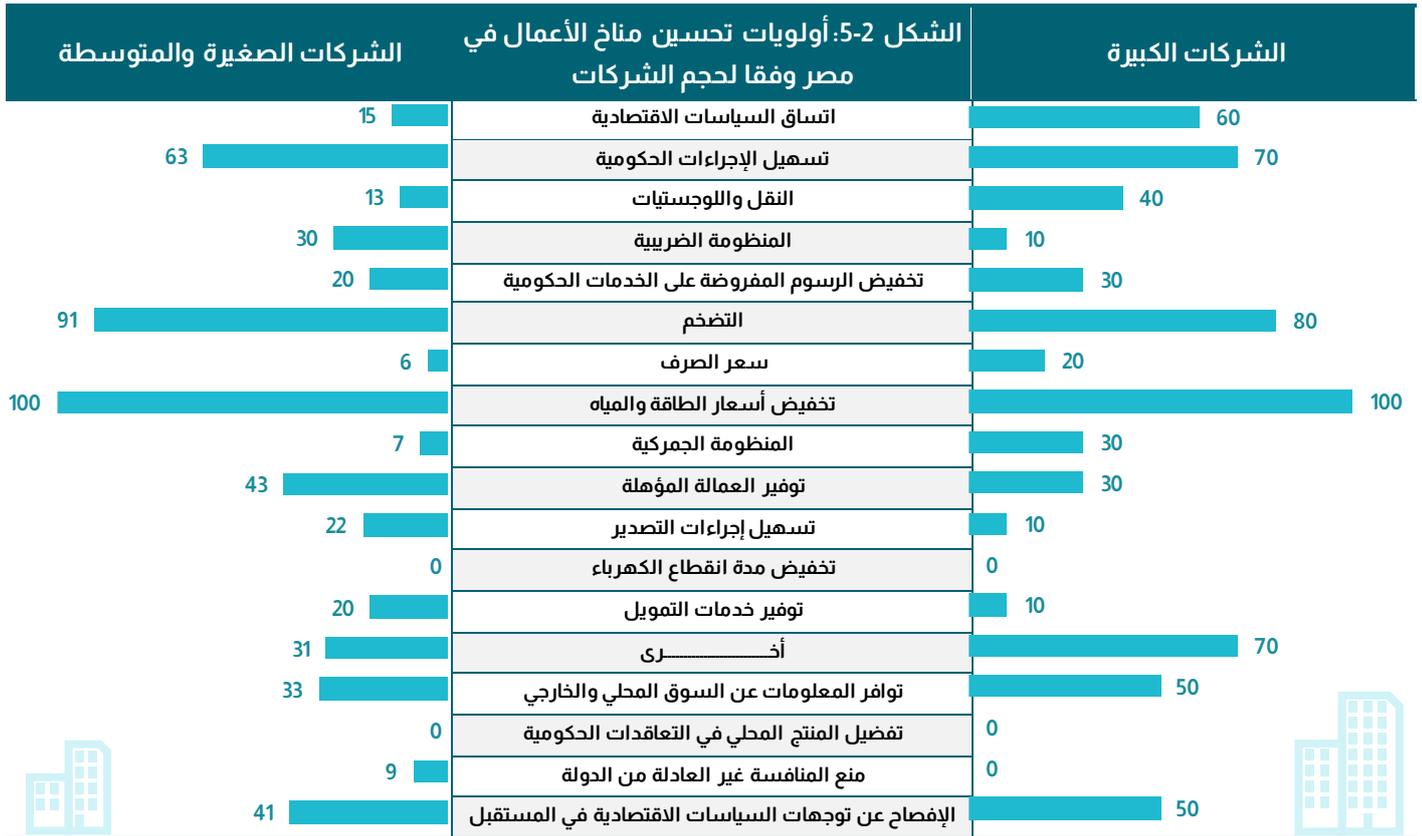
المصدر: نتائج الاستبيان.

## 1-2-2 الأولويات وفقا لأدجام الشركات

تصدر إعادة النظر في أسعار الطاقة والحد من زيادة معدلات التضخم ثم تسهيل الإجراءات الحكومية أولويات تحسين مناخ الأعمال لكافة أدجام الشركات

بينما تباينت بقية الأولويات حسب حجم الشركات؛ حيث ترى الشركات الكبيرة ضرورة تفعيل دور التدريب والتأهيل لسوق العمل من خلال المدارس الحكومية والجامعات، وضرورة وجود حوافز استثمارية والعمل على ضمان اتساق السياسات الاقتصادية لتجنب تضارب القرارات بين الجهات الحكومية.

أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فتضع توفير العمالة المؤهلة ضمن أهم أولوياتها في المرتبة الرابعة، يليها الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل في المرتبة الخامسة (الشكل (5-2)).



المصدر: نتائج الاستبيان

## 2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

أجمعت قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والنقل والاتصالات على أن أهم أولوياتها هو إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه، وجاءت ضرورة الإفصاح عن توجهات السياسة الاقتصادية في المستقبل ضمن أبرز أولويات قطاع الخدمات المالية. كما تصدرت معالجة التضخم قائمة أولويات قطاع التشييد والبناء، إلى جانب كونها أولوية مهمة لقطاعي السياحة والنقل. كما جاء توفير العمالة المؤهلة كأولوية إضافية لقطاع الاتصالات. ويمثل توافر المعلومات عن السوق المحلي والخارجي أولوية لقطاعي النقل والخدمات المالية، بينما يشكل تسهيل الإجراءات الحكومية أولوية رئيسية لقطاعات الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والنقل (الشكل 6-2).

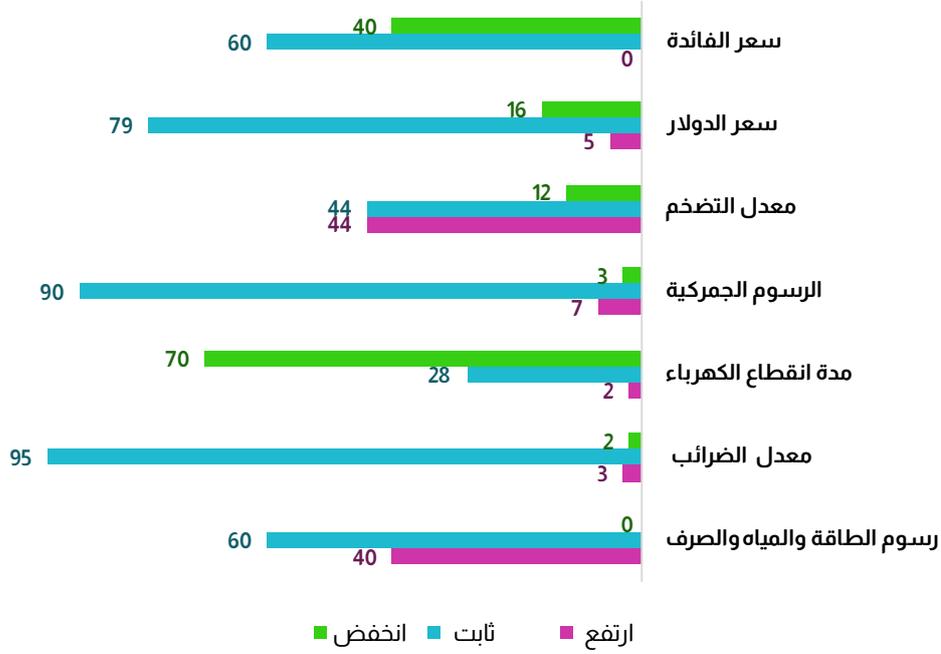
الشكل 6-2  
الأولويات  
وفقا  
للقطاعات  
الاقتصادية

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
27	0	30	0	22	14	اتساق السياسات الاقتصادية
7	40	60	14	89	64	تسهيل الإجراءات الحكومية
0	40	0	14	0	22	النقل واللوجستيات
7	40	0	43	11	28	المنظومة الضريبية
0	0	20	43	11	22	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
53	40	40	86	100	78	التضخم
0	0	0	0	11	11	سعر الصرف
7	100	100	100	56	100	تخفيض أسعار الطاقة والمياه
0	0	10	0	0	17	المنظومة الجمركية
7	100	0	43	33	39	توفير العمالة المؤهلة
0	0	0	14	0	33	تسهيل إجراءات التصدير
0	0	0	0	0	0	تخفيض مدة انقطاع الكهرباء
0	60	0	43	0	17	توفير خدمات التمويل
53	0	20	29	22	28	أخرى
60	20	60	0	0	19	توافر المعلومات عن السوق المحلي والخارجي
0	0	0	0	0	0	تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية
0	0	0	0	56	0	منع المنافسة غير العادلة من الدولة
100	40	20	0	56	8	الإفصاح عن توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل

المصدر: نتائج الاستبيان.

# توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعات بانخفاض فترات انقطاع الكهرباء، وثبات باقي المتغيرات ف الربع القادم وفقا لأراء العينة (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:  
توقعات  
مجتمع  
الأعمال لأوجه  
التحسن بناء  
على رؤيته  
لتوجهات  
الحكومة حاليا  
(وفقا للتوزيع  
التكراري  
لشركات  
العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.



## ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

### 1-3 تقييم الأداء

ارتفاع غالبية المؤشرات عن المستوى المحايد والربع المناظر لكافة الشركات

تجاوز أداء الشركات الكبيرة المستوى المحايد في مؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي، مسجلاً قيماً أعلى من الربعين السابق والمناظر، بينما حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيماً أعلى من المستوى المحايد في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية، رغم كونها أقل من الربع السابق وأفضل من الربع المناظر وأقل بشكل ملحوظ مقارنة بالشركات الكبيرة، في حين سجلت قيم المستوى المحايد في مؤشر المخزون السلعي وأقل من الربع السابق بـ 7 نقاط وأفضل من الربع المناظر بـ 5 نقاط.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم			الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء			
62 68 49	أكتوبر - ديسمبر 2025	الإنتاج 	أكتوبر - ديسمبر 2025	84
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	68
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	61
61 66 49	أكتوبر - ديسمبر 2025	المبيعات المحلية 	أكتوبر - ديسمبر 2025	86
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	63
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	52
54 65 49	أكتوبر - ديسمبر 2025	الصادرات 	أكتوبر - ديسمبر 2025	77
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	63
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	65
62 68 49	أكتوبر - ديسمبر 2025	استغلال الطاقة الإنتاجية 	أكتوبر - ديسمبر 2025	84
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	68
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	61
50 57 45	أكتوبر - ديسمبر 2025	المخزون السلعي* 	أكتوبر - ديسمبر 2025	75
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	58
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	53

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

## تجاوز مؤشرا أسعار المنتجات النهائية والأجور لكافة الشركات المستوى المحايد

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات المستوى المحايد ومستوى الربع السابق وهو ما يعكس انخفاض مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربع السابق؛ حيث سجل مؤشر أسعار المدخلات قيما أقل من الربع السابق، وإن كانت أفضل من الربع المناظر. كما تجاوز مؤشر الأجور المستوى المحايد بنقطتين، رغم أنه جاء أقل من قيم الربعين السابق والمناظر (الشكل 2-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات - تقييم الأداء	الشركات الكبيرة	
55 52 62	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المنتجات النهائية 	أكتوبر - ديسمبر 2025	55
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	53
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	62
46 47 20	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات* 	أكتوبر - ديسمبر 2025	39
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	47
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	23
52 56 54	أكتوبر - ديسمبر 2025	الأجور 	أكتوبر - ديسمبر 2025	52
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	58
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	63

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

تجاوز مؤشرا الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات المستوى المحايد مدفوعين بثبات الأداء وليس بتحسين ملموس؛ حيث سجل مؤشر الاستثمار لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة ثباتا مقارنة بالربع السابق وقيم أعلى من المستوى المحايد وأفضل من الربع المناظر. أما مؤشر التشغيل، فتجاوز المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات - تقييم الأداء	الشركات الكبيرة	
51 51 50	أكتوبر - ديسمبر 2025	الاستثمار 	أكتوبر - ديسمبر 2025	54
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	54
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	52
52 51 51	أكتوبر - ديسمبر 2025	التشغيل 	أكتوبر - ديسمبر 2025	54
	يوليو - سبتمبر 2025		يوليو - سبتمبر 2025	51
	أكتوبر - ديسمبر 2024		أكتوبر - ديسمبر 2024	53

المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات بارتفاع أداء كافة الشركات عن المستوى المحايد خلال الربع القادم بـقيم أفضل من الربع المناظر

جاءت توقعات كافة الشركات حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (يناير - مارس 2026) بـقيم أعلى من المستوى المحايد، وأقل من الربع السابق وأفضل من الربع المناظر. أما الشركات الصغيرة والمتوسطة فحققت في مؤشر الصادرات والمخزون السلعي توقعات أفضل من المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر. وفي المقابل توقعت الشركات الكبيرة في مؤشر الصادرات قيماً أعلى من المستوى المحايد بـ 17 نقطة وأقل من الربع السابق بـ 4 نقاط، وأفضل من الربع المناظر بـ 7 نقاط. وسجل مؤشر التوقعات للمخزون السلعي نفس قيم الربع السابق متجاوزاً المستوى المحايد بـ 25 نقطة، والربع المناظر بـ 15 نقطة. (الشكل 3-4).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-4: مؤشرات الإنتاج والمبيعات وفقاً لحجم الشركات - التوقعات			الشركات الكبيرة
	الفترة	المؤشر	الفترة	
61 65 52	يناير - مارس 2026	الإنتاج 	يناير - مارس 2026	64
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	73
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	62
59 66 52	يناير - مارس 2026	المبيعات المحلية 	يناير - مارس 2026	64
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	68
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	60
75 62 58	يناير - مارس 2026	الصادرات 	يناير - مارس 2026	67
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	71
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	60
61 65 52	يناير - مارس 2026	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يناير - مارس 2026	64
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	73
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	62
78 63 54	يناير - مارس 2026	المخزون السلعي* 	يناير - مارس 2026	75
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	75
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	60

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

## توقعات لكافة الشركات بارتفاع مؤشري أسعار المنتجات النهائية والأجور عن المستوى المحايد

تتوقع كافة الشركات ارتفاع أسعار المنتجات النهائية عن المستوى المحايد، وإن كانت أقل من الربعين السابق والمناظر مدفوعة بارتفاع مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربعين السابق والمناظر، كما تتوقع ارتفاع مؤشر الأجور بشكل كبير مقارنة بالربع السابق، وإن كان أقل من الربع المناظر بـ 4 نقاط للشركات الكبيرة وأفضل من الربع المناظر بـ 9 نقاط للشركات الصغيرة والمتوسطة (الشكل 5-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 5-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - التوقعات				الشركات الكبيرة
	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات - التوقعات	مؤشرات الأسعار	الشركات الكبيرة	
56	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	يناير - مارس 2026	55	
67	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	62	
61	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	59	
45	يناير - مارس 2026	أسعار المدخلات*	يناير - مارس 2026	41	
26	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	35	
28	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	26	
93	يناير - مارس 2026	الأجور	يناير - مارس 2026	92	
53	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	55	
84	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	96	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشري الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات عند نفس مستوياتها للربعين السابق والمناظر، مع ملاحظة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة سجلت أداء أفضل من الشركات الكبيرة في مؤشر التشغيل مقارنة بالربع المناظر (الشكل 6-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 6-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - التوقعات				الشركات الكبيرة
	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات - التوقعات	مؤشرات الاستثمار والتشغيل	الشركات الكبيرة	
51	يناير - مارس 2026	الاستثمار	يناير - مارس 2026	50	
51	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	51	
50	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	51	
51	يناير - مارس 2026	التشغيل	يناير - مارس 2026	50	
51	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	52	
53	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	58	

المصدر: نتائج الاستبيان.

# ملحق الجداول

## جدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر- نوفمبر - ديسمبر 2025)<sup>1</sup>

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع الصيد والبناء		قطاع التصنيع الخفيفة	
	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية
	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى
النشاط الاقتصادي	70	أقل	69	أقل	62	أقل	61	أقل	54	أقل	54	أقل
الإنتاج المحلي	94	0	88	13	71	17	67	20	60	60	43	58
المبيعات المحلية	94	0	88	13	71	17	67	22	56	60	43	56
الصادرات	-	-	100	0	100	-	-	20	0	80	-	57
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	54
مستوى التشغيل	94	0	88	13	71	17	67	20	60	60	43	58
الأسعار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أسعار المنتجات النهائية	52	0	57	0	75	25	60	10	40	50	7	55
أسعار المدخلات الوسيطة	-	-	46	0	86	14	-	50	0	100	0	36
مستوى الأجور	50	0	53	0	88	13	50	0	80	20	54	53
المدخلات الأساسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التشغيل	52	0	50	0	100	0	55	0	100	0	50	51
التشغيل	52	0	50	0	100	0	55	0	100	0	50	51

## جدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2026)<sup>1</sup>

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع الصيد والبناء		قطاع التصنيع الخفيفة	
	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية	مؤشر 2	نسبة مئوية
	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى
النشاط الاقتصادي	50	أقل	59	أقل	68	أقل	63	أقل	57	أقل	65	أقل
الإنتاج المحلي	35	50	60	25	75	0	63	0	60	40	56	68
المبيعات المحلية	35	50	60	25	75	0	33	67	56	0	79	21
الصادرات	-	-	50	0	100	0	-	80	20	0	80	-
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	77
مستوى التشغيل	35	50	60	25	75	0	33	67	63	0	79	21
الأسعار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أسعار المنتجات النهائية	52	0	53	0	88	13	52	0	50	50	7	57
أسعار المدخلات الوسيطة	-	-	46	0	86	14	-	50	0	100	0	36
مستوى الأجور	94	0	94	0	100	0	100	0	10	90	88	92
المدخلات الأساسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التشغيل	50	0	50	0	100	0	52	0	100	0	50	98
التشغيل	50	0	50	0	100	0	50	0	100	0	50	97

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الوجود، مجموع الوجود بأعلى، وأقل، وقد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
2 مساهم المتوسط المؤشر: المتغيرات: اللاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملاحقة.

## ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 2025)<sup>1</sup>

المتغير	الصغيرة والمتوسطة الشركات			الكبيرة الشركات		
	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي						
الاقتصادي النشاط						
الإنتاج	51	29	20	62	82	14
المبيعات المحلية	50	29	21	61	84	11
الصادرات	37	37	26	54	73	18
المخزون	31	38	31	50	14	71
الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة	51	29	20	62	82	14
الأسعار						
أسعار المنتجات النهائية	22	72	5	55	23	73
الوسيلة أسعار المدخلات	27	60	13	46	44	44
مستوى الأجور	9	91	0	52	9	91
المدخلات الأساسية						
الاستثمار	2	98	0	51	14	86
التشغيل	10	88	2	52	14	86

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (يناير - فبراير - مارس 2026)<sup>1</sup>

المتغير	الصغيرة والمتوسطة الشركات			الكبيرة الشركات		
	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية	مؤشر <sup>2</sup>	النسبة المئوية
	أعلى	ثابت	أقل	أعلى	ثابت	أقل
النمو الاقتصادي						
الاقتصادي النشاط						
الإنتاج	45	41	14	61	45	50
المبيعات المحلية	40	45	15	59	47	47
الصادرات	67	33	0	75	55	36
المخزون	3	25	72	78	14	71
الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة	45	41	14	61	45	50
الأسعار						
أسعار المنتجات النهائية	23	76	1	56	23	73
الوسيلة أسعار المدخلات	19	80	1	45	31	69
مستوى الأجور	93	7	0	93	91	9
المدخلات الأساسية						
الاستثمار	2	98	0	51	0	100
التشغيل	2	98	0	51	0	100

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب .  
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.